الأمم المتحدة

E/CN.3/2011/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 December 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والأربعون

٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٣ (ي) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات التنمية البشرية

تقرير من البرازيل وجنوب أفريقيا والمغرب بشأن شواغل الدول الأعضاء فيما يتصل بالمؤشرات الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يوجز هذا التقرير المناقشة التي جرت مؤخرا عن شواغل الدول الأعضاء فيما يتصل بالمؤشرات الإحصائية القطرية التي تصدرها المنظمات الدولية أو ممثلوها القطريون. وتركز الوثيقة على شواغل البرازيل وجنوب أفريقيا والمغرب بشأن اختيار المؤشرات ومنهجيتها من ناحية، وبشأن اختيار بيانات المصدر واستخدامها من ناحية أخرى، ويقدم أمثلة ملموسة عن الاختلافات والمشاكل التي قد تنشأ عنها أو عن عملية إنتاج هذه المؤشرات. وترد في الفقرة ٢٥ من التقرير النقاط المطروحة على اللجنة للمناقشة.

أولا - معلومات أساسية

١ - طُرحت مسألة نشر المؤشرات الإحصائية القطرية من قبل المنظمات الدولية (أو ممثليها القطريين) على جدول أعمال اللجنة الإحصائية عدة مرات في السنوات الماضية. فقد أثارها البلدان في سياق إعداد ''تقرير التنمية البشرية'' و ''تقرير الأهداف الإنمائية

* E/CN.3/2011/1.

050111 040111 10-67820 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

للألفية''. وتتركز المناقشة على شاغلين أساسيين أثارهما الدول الأعضاء عدة مرات وهما: شواغل بشأن اختيار المؤشرات ومنهجيتها من ناحية، والشواغل المتعلقة باختيار بيانات المصدر واستخدامها من ناحية أخرى.

ألف الشواغل المتعلقة باختيار المؤشرات ومنهجيتها

٢ - وجهت انتقادات بشأن اختيار المؤشرات عدة مرات في السنوات العشر الأخيرة. ففي الدورة الحادية والثلاثين للجنة الإحصائية (٢٠٠٠) أثارت أستراليا هذه الشواغل في وثيقة معلومات أساسية بشأن ''تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧''، تضمنت عدة انتقادات للمحتوى الإحصائي لطبعة عام ١٩٩٩ من تقرير التنمية البشرية[(١)]. وأشارت أستراليا في هذه الورقة إلى عدد من المسائل الفنية المتعلقة بدليل التنمية البشرية. واستنادا إلى ذلك، وافقت اللجنة على إنشاء فريق أصدقاء الرئيس قدم تقريرا عن المسألة إلى اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠١ (E./CN.3/2001/18). ووجد فريق أصدقاء الرئيس أن النقاط التي أثارتها أستراليا كانت في حالات عديدة مبررة، وأن بعض المؤشرات المستخدمة في تقرير التنمية البشرية لم تكن دقيقة، مثل اختيار دولارات الولايات المتحدة بدلا عن دولارات تكافؤ القوة الشرائية لتحويل الإحصاءات الوطنية إلى إحصاءات قابلة للمقارنة دوليا. بالإضافة إلى هذه المسائل المنهجية، لا تتوفر شفافية فيما يتصل بالمنهجية الفعلية المتبعة وما هي بيانات المصدر. وهذه المسألة تمثل مصدر قلق خاص لأن مستخدمي تقرير التنمية البشرية، وهم كثر، لا يملكون بالضرورة خلفية إحصائية.

٣ - وأُثيرت هذه المسألة مرة أخرى في الدورة الحادية والأربعين للجنة (٢٠١٠)، عندما أعلن مكتب تقرير التنمية البشرية إجراء تنقيح لمؤشر التنمية البشرية الحالي، ''وأعربت اللجنة عن أسفها للافتقار إلى التشاور مع اللجنة الإحصائية'' بشأن المسائل المنهجية (انظر القرار ١١٢/٤١، E/2010/24، الفصل الأول، باء). وأنشئ لاحقا فريق خبراء آخر وقد طرح تقريره على اللجنة في دورتها الثانية والأربعين (انظر E./CN.3/2011/40). وفي هذا الصدد، يسود عدم ارتياح في الأوساط الإحصائية فيما يتصل بمنهجية ومصادر بيانات دليل الفقر المتعدد الأبعاد الجديد الذي أصدرته مبادرة أكسفورد المعنية بالفقر والتنمية البشرية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم تتم استشارة أوساط الإحصائيين الرسميين بشأن هذا الدليل سواء من خلال اللجنة الإحصائية أو أي قنوات أخرى.

(١) مع أن عنوان ورقة المعلومات الأساسية يشير إلى عام ١٩٩٧، فإن النص الفعلي المشار إليه هنا يشير إلى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩.

باء – الشواغل المتعلقة باستخدام بيانات المصدر

٤ – إن مسألة الاختلافات الموجودة بين البيانات التي تنشرها الوكالات الدولية من ناحية، والبلدان من ناحية أخرى، قد أثيرت في سياق الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية. ووجّه اهتمام اللجنة إلى هذا الموضوع لأول مرة في دورتها السادسة والثلاثين (٢٠٠٥)، عن طريق ورقة اجتماع أعدتها جنوب أفريقيا[٢]، ونظرت فيها اللجنة في إطار بند جدول الأعمال المخصص لتنسيق وإدماج البرامج الإحصائية، تمخض عنها في جملة شواغل أخرى، تحسين الوعي بشأن الاختلافات في البيانات التي تستنبطها الوكالات الدولية حسابيا أو تنشرها، وتلك التي تنتجها البلدان. وتفضي هذه الاختلافات في معظم الأحيان إلى أرقام مختلفة للمؤشر نفسه. ووافقت اللجنة ”على تشكيل فريق أصدقاء للرئيس لـ ... إعداد مقترحات بشأن العمليات التي يمكن استخدامها لسد فجوة المعلومات بين مستخدمي مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومنتجيها، ومعالجة مسألة الافتقار إلى مصادر كافية للمعلومات“، (E/2010/27 الفصل السادس، الفقرة ١٣ (ز)).

٥ – وقدم الفريق تقريره، إلى اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين (٢٠٠٦). واعتبر أن تقدير الأرقام أو تعديلها بدرجة كبيرة يمثلان مصدر قلق خاص للبلدان. وأعرب فريق أصدقاء الرئيس عن أسفه لأن أسباب الاختلافات في البيانات لا تكون غالبا شفافة بما يكفي. وأوصى بعدم إجراء تقدير للبيانات القطرية، ما لم يقم فريق خبراء دولي باستعراض المنهجية المستخدمة واعتمادها (E.CN.3/2006/15,PRA.27). واستنادا إلى هذا التقرير وإلى مداولات اللجنة، أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع قرار بشأن تعزيز القدرات الإحصائية، الذي اعتمده المجلس في نفس السنة بوصفه القرار ٢٠٠٦/٦.

٦ – وأعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ذلك القرار عن قلقه من جدوى استخدام الوكالات الدولية لبيانات مقدرة، وخاصة عندما لا تتوفر الشفافية في منهجيتها. ويدعو القرار أيضا جميع الوكالات الدولية إلى تحسين تغطية جميع المؤشرات وشفافيتها والإبلاغ عنها من خلال تجنب تقدير البيانات ما لم تتوفر بيانات قطرية محددة تتيح عملية التقدير بصورة موثوقة بعد التشاور مع البلدان المعنية ومن خلال منهجيات شفافة.

(٢) أعد ورقة الاجتماع بالي ليهو هلا، كبير الإحصائيين في هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا. وهي متاحة على الموقع: http://unistats.un.org/unsd/statcom/sc2005.htm.

٧ - ومنذ ذلك الحين، اضطلع الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بالكثير من العمل لترشيد الاختلافات. ودرس هذا الفريق الشواغل التي أثارتها لجنة الإحصاءات فيما يتصل بإنتاج مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وقدرة البلدان على القيام بالرصد الوطني الخاص بها، وتنفيذ التوصيات الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٦ بشأن بناء القدرات الإحصائية، كما تناول الفريق طلب اللجنة الإحصائية بتحسين البيانات والمؤشرات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وتركز العمل على تحسين التنسيق داخل النظم الإحصائية الوطنية وآلياتها في الإبلاغ إلى الوكالات الدولية، في مسعى لتقليص فجوات البيانات والاختلافات بين المصادر الوطنية والدولية. وشاركت شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة مع عدد من الوكالات الشريكة ضمن الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في سلسلة من حلقات العمل لجمع ممثلي النظم الإحصائية الوطنية وخبراء الوكالات الدولية المسؤولين عن جمع سلاسل البيانات الدولية. وتمثل الغرض الرئيسي من هذه العملية في استعراض الفجوات والاختلافات القائمة بين مجموعات البيانات الوطنية والدولية، وتحديد أسبابها وتقديم توصيات بشأن التدابير الملائمة لمعالجة هذه الفجوات والاختلافات. وشملت سلسلة حلقات العمل ما يربو على ٦٠ بلدا. ومن المقرر إجراء حلقتين أخريين في نهاية عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١.

٩ - وبغية تحسين شفافية المنهجيات التي تستخدمها الوكالات الدولية في إنتاج التقديرات، أعيد تصميم قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بصورة كاملة بحيث يشتمل على قدر كبير من البيانات الفوقية التي تقدم وصفا كاملا عن السبل والمصادر لجميع البيانات التي تشملها. وجرى ترميز كل خلية بيانات قطرية وفقا لنوع المصدر المستخدم ومدى التعديل الذي أُدخل على الرقم لكي يصبح قابلا للمقارنة دوليا.

١٠ - واعتمدت الوكالات الأعضاء في الفريق المشترك بين الوكالات أيضا تبادل البيانات والبيانات الفوقية الإحصائية (SDMX) رسميا كمنبر لتبادل البيانات والبيانات الفوقية، وتعمل مع البلدان التي أظهرت اهتماما باعتماد مؤشرات تبادل البيانات والبيانات الفوقية الإحصائية بغية تسهيل تبادل البيانات والبيانات الفوقية وتقليص الفوارق بين المصادر الوطنية والدولية إلى أدنى حد.

١١ - كما ركّز مشروع تابع لشعبة الأمم المتحدة الإحصائية، تموله إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، بوضوح على حل هذه الاختلافات. وبالبناء على التقدم المحرز خلال مرحلته التجريبية (٢٠٠٨/٢٠٠٩) بدأ المشروع العمل مع ١١ بلدا في أنحاء آسيا وأفريقيا

للوقوف على الاختلافات المعلقة بين المؤشرات الوطنية والدولية، والعمل مع مكاتب الإحصاءات الوطنية والوزارات المختصة والوكالات الدولية لفهم هذه الاختلافات وشرحها ومعالجتها. وأطلق المشروع نموذج (MDGLabs)[٣] الذي يعرض ويبرز المؤشرات الرئيسية الدولية المتصلة بالأهداف الإنمائية ويفسر وجود أي اختلافات تخص البلدان الـ ٢٧. وتلقّى هذا التطبيق ردود فعل إيجابية من الجهات المانحة وبلدان المشروع على حد سواء.

ثانيا – شواغل الدول الأعضاء

ألف – البرازيل

١٢ – أعرب المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات، والسلطات العليا الأخرى التابعة للحكومة الاتحادية البرازيلية، بما في ذلك البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة، عن قلقها بشأن بدء العمل بدليل الفقر متعدد الأبعاد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا تشعر حكومة البرازيل بالارتياح إطلاقا إزاء المؤشرات التي نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي صدرت من دون التشاور مع المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات ووزارتي الصحة والتعليم. ولهذا السبب، فإن البرازيل تقبل بتحفظ الدليل وللمؤشرات الأخرى التابعة للبرنامج الإنمائية، ولا تعترف بأنها بيانات رسمية للأمم المتحدة.

١٣ – وينبع اعتراض البرازيل الشديد على مؤشرات البرنامج الإنمائي من الممارسة التي يتبعها البرنامج الإنمائي حاليا، وبصفة خاصة من الحقائق الثلاث التالية: (أ) عدم استخدام الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات والوزارات والهيئات البرازيلية الأخرى في إنتاج الدليل والمؤشرات الأخرى؛ (ب) الافتقار إلى الشفافية فيما يتصل بمصادر البيانات التي يستخدمها البرنامج الإنمائي والمقاربات المنهجية المطبقة والافتراضات التي استند إليها في حساب الدليل؛ (ج) والافتقار إلى التعاون بين البرنامج الإنمائي والسلطات البرازيلية وبين الأوساط الإحصائية العالمية والبرنامج الإنمائي. وترى البرازيل أن هذه الممارسة تخالف التوصيات المعتمدة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦ بشأن تعزيز القدرات الإحصائية.

١٤ – وترى البرازيل أيضا أنه إذا لم تتخذ الأوساط الإحصائية العالمية الآن التدابير الملائمة لتقليص الفجوة والاختلافات بين البيانات الوطنية والدولية، فإن مخاوف البرازيل قد تتعمق مع الإصدار المتوقع لمجموعة كبيرة من البيانات والمؤشرات الجديدة المستقاة من التعداد السكاني البرازيلي لعام ٢٠١٠. وهناك احتمال كبير بأن لا تستخدم هذه البيانات، أو في

(٣) يمكن الاطلاع عليه في الموقع http://unstats.un.org/unsd/mdglabs.

أسوأ الاحتمالات، أن يساء استخدامها إذا واصل البرنامج الإنمائي تفادي التعاون مع السلطات البرازيلية. وستزداد هذه القضية خطورة مع اقتراب التاريخ المحدد لتقييم إنجازات كل بلد فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في عام ٢٠١٥.

باء – المغرب

١٥ – في المغرب، أفضى صدور دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي وضعته مبادرة أكسفورد المعنية بالفقر والتنمية البشرية بدعم من البرنامج الإنمائي إلى حدوث بلبلة في أوساط الرأي العام وإلى رد فعل قوي من جانب الإحصائيين الرسميين والمسؤولين الحكوميين على حد سواء.

١٦ – وتزامن الإعلان مع صدور التقرير الوطني بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي ركّز على معدلات الفقر المستندة إلى النهج النقدي الجديد التي تظهر إحراز تقدم بشأن تخفيف وطأة الفقر، وخاصة بعد إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في عام ٢٠٠٥.

١٧ – ويعتبر إصدار دليل الفقر المتعدد الأبعاد غير مقبول لأسباب عديدة هي:

(أ) جُمعت البيانات المستخدمة بالنسبة للمغرب بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، في حين توجد بيانات أحدث مستمدة من الدراسة الاستقصائية لقياس مستويات المعيشة لعام ٢٠٠٧، وقد تسفر عن أرقام مستكملة بشأن الفقر. ولم تطلب مبادرة أكسفورد المعنية بالفقر والتنمية البشرية ولا البرنامج الإنمائي الحصول على هذه البيانات. فضلا عن ذلك، أعربت إدارة الإحصاءات بالمغرب عن استعدادها لتوفير هذه البيانات لتحديث البيانات المغربية، بيد أنها لم تتلق أي رد إيجابي من المؤسستين؛

(ب) لا معنى لتصنيف يرتب فيه ١٠٤ بلدا استنادا إلى بيانات تخص فترة زمنية تتراوح بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٨ إذ إن فترة الثماني سنوات فترة تكفي لإحداث تغييرات كبيرة في الأرقام المتعلقة بالفقر.

(ج) تشوب المنهجية المستعملة عيوب أساسية عديدة تشمل الاختيار غير الموضوعي للأبعاد والمؤشرات والأهمية النسبية لدليل الفقر المتعدد الأبعاد. ولم تسترشد عملية اختيار البيانات بالمغزى أو السلامة المنهجية بل بمدى توفر البيانات؛

(د) سيكون لإبراز هذا المؤشر التجريبي في منشورة رئيسية تصدرها الأمم المتحدة مثل تقرير التنمية البشرية آثار كبيرة محتملة على صعيد السياسات، إذ يمكن اعتباره بمثابة إعلان موقف سياسي من قبل البرنامج الإنمائي.

١٨ - وفي المغرب، كان صدور هذا الدليل مخيبا للآمال بصفة خاصة لأن البرنامج الإنمائي يعتبر شريكا رئيسيا تجري معه مشاورات باستمرار في القضايا المتصلة بالتنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية. وقد شارك عدد من الخبراء من مكتب تقرير التنمية البشرية في المؤتمر الدولي لقياس التنمية البشرية الذي نظمته المفوضية العليا للتخطيط في المغرب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ولكن لم يتم الكشف عنها عند إعداد الدليل.

١٩ - والأهم من ذلك، هو أن المسؤولين الإحصائيين المغاربة فوجئوا على وجه الخصوص بصدور هذه الأدلة في إحدى منشورات الأمم المتحدة من دون التشاور مع الوسط الإحصائي الدولي، ولا سيما اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، وفق ما أوصى به في آذار/مارس ٢٠١٠ فريق الخبراء المعني بدليل التنمية البشرية.

٢٠ - وفي الموضوع ذاته، قام البرنامج الإنمائي في السنوات الأخيرة بتوسيع نطاق التغطية لدليل التنمية البشرية لديه باستخدام عمليات استنباط وتقديرات مختلفة للمؤشرات التي تنطوي عليها للبلدان التي لا تتوفر لديها هذه المعلومات. وكثيرا ما تفضي هذه الممارسة إلى حدوث تغييرات كثيرة في تصنيف البلدان دون أن يطرأ تغيير حقيقي على صعيد التنمية البشرية التي تحققها البلدان.

٢١ - وبدلا من أن يجعل البرنامج الإنمائي من غياب أي بلد من تصنيفه حافزا لذلك البلد لتطوير نظامه الإحصائي الوطني، يفضل البرنامج تعميم تصنيفه على اختيار المنهجيات السليمة ومراعاة موثوقية البيانات.

جيم - جنوب أفريقيا

٢٢ - أعربت هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا، في ورقة اجتماع[٢] قدمت للجنة الإحصائية في دورتها السادسة والثلاثين (٢٠٠٥)، عن قلقها بشأن استخدام بيانات المصدر وبالتالي الدليل الذي يقدمه تقرير التنمية البشرية. وأشارت هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا في الورقة إلى أن مسألة عدم استخدام المنظمات الدولية لمصادر البيانات القطرية الرسمية في تقاريرها أثيرت مرات عديدة. وورد ذكر الشواغل التالية:

(أ) ينبغي للوكالات الدولية أن تحدد وتصف بوضوح مصادر البيانات والمنهجية المختارة وقيود البيانات المستخدمة من أجل توليد المعرفة؛

(ب) ينبغي للوكالات الدولية أن توضح السياق الذي يتم في إطاره تقديم النتائج وشرحها وتفسيرها، كما ينبغي لها أن توضح سياق مصادر البيانات المستخدمة وجدواها وموثوقيتها؛

(ج) وينبغي للوكالات الدولية أن تستخدم مصادر تتوافق مع مجموعة البيانات الممثلة وطنيا، الصادرة عن الوكالات الإحصائية.

٢٣ - وبما أنه لم يحسم هذا الأمر حتى الآن، أشارت اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين إلى أنه سيكون من المستحسن توخي الحذر بشأن إصدار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠. وهناك تقرير أمام اللجنة أيضا بشأن المناقشات الإضافية عن هذا الموضوع التي جرت في اجتماع فريق للخبراء عُقد في آذار/مارس ٢٠١٠ (انظر E/CN.3/2011/14).

٢٤ - من المؤسف أن يواصل تقرير التنمية البشرية حمل نتائج مخالفة تتعارض مع البيانات الوطنية الأخرى وعدم وجود معيار لبيانات فوقية يوضح المصادر والسبل المستخدمة في حسابها. ونورد فيما يلي بعض الاختلافات الصارخة بين مؤشرات تقرير التنمية البشرية والمؤشرات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية الواردة أدناه التي تشير إلى التناقضات أو الاستنتاجات التي ينصح بأن يتطرق لها مكتب تقرير التنمية البشرية:

(أ) فيما يتعلق بالهدف ١ بشأن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في جنوب أفريقيا، يورد مؤشر التنمية البشرية نسبة ٢٦,٢ في المائة في حين يسجل تقرير الأهداف الإنمائية للألفية نسبة آخذة في الانخفاض من ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦. وإن مصادر بيانات هذه التقديرات الواردة في دليل التنمية البشرية غير معروفة في حين أن البيانات المستخدمة من أجل مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية هي الدراسات الاستقصائية للدخل والإيرادات لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ ونتائج برنامج المقارنة الدولي لعام ٢٠٠٥، بعد تطبيقها على القيمة التكافئية للقوة الشرائية؛

(ب) وفيما يتعلق بالهدف ٢ بشأن الإلمام بالقراءة والكتابة، يعكس دليل التنمية البشرية نسبة مستقرة تبلغ ٨٩ في المائة على امتداد الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨، بينما يظهر مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية تقدما ترتفع فيه النسبة من ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٨٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومصدر مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية هو الإحصاء السكاني لجنوب أفريقيا لعام ٢٠٠١ والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي أعقبت ذلك، بما في ذلك استقصاءات المجتمعات المحلية لعام ٢٠٠٧. ومن الصعب التوصل إلى خلاصة باستمرار نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة استنادا إلى مصادر البيانات المعروفة. وهذا الأمر يلقي بظلال من الشك على مصادر البيانات المستخدمة في دليل التنمية البشرية؛

(ج) وفيما يتعلق بالهدف ٤ بشأن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، يظهر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية تدهورا في هذا المؤشر بارتفاع الوفيات من ٦٧ لكل ألف طفل في عام ١٩٩٨ إلى ١٠٤ لكل ألف طفل في عام ٢٠٠٧، ويقدم دليل التنمية

البشرية قياسا واحدا يبلغ ٦٧ لكل ألف طفل في عام ٢٠٠٨. ونظرا لتدهور الأوضاع الصحية في البلد، فإن تقرير الأهداف الإنمائية للألفية يعطي نتيجة أجدر بالتصديق مما يقدمه دليل التنمية البشرية. وتستند تقديرات الأهداف الإنمائية للألفية لهذا المؤشر على إحصاء السكان لعام ٢٠٠١ واستقصاءات المجتمعات المحلية لعام ٢٠٠٧ بالإضافة إلى الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام ١٩٩٨؛

(د) وفيما يتعلق بالعمر المتوقع، الذي يحمل قدرا أكبر من الأثر في دليل التنمية البشرية، فقد أورد الدليل العمر ٥٢ سنة بينما أورد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية العمر ٥٨ سنة لعام ٢٠٠٧، الذي انخفض عن العمر ٦١ سنة المسجل في عام ٢٠٠١. وتشير الفترة الحالية إلى تحسن في العمر المتوقع. ويظهر تقرير معدل الوفيات والموت الذي صدر مؤخرا أن الرقم المطلق للأشخاص الذين يموتون قد انخفض انخفاضا طفيفا؛ ووصلت نسب الأشخاص الذين ماتوا والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٤ سنة إلى أعلى معدل لها في عام ٢٠٠٣، بيد أنها تشهد انخفاضا مضطردا منذ ذلك الحين، حيث اقتربت في عام ٢٠٠٨ من مستوياتها لعام ٢٠٠١. وتشير هذه الملاحظة إلى أن العمر المتوقع آخذ في التحسن بينما يشير الدليل إلى عكس ما تثبته الأدلة التجريبية؛

(هـ) تظهر نسبة الأطفال في عمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة فروقا مذهلة، حيث يوحي الدليل بأن التغطية تبلغ ٦٢ في المائة في حين يسجل تقرير الأهداف الإنمائية للألفية نسبة ٩٨ في المائة استنادا إلى المعلومات المستمدة من سجلات الصحة الإدارية التابعة لوزارة الصحة.

ثالثا – النقاط المطروحة للمناقشة

٢٥ - إن اللجنة مدعوة لاتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) إسداء المشورة بشأن آلية التشاور بين الدول الأعضاء والوكالات الدولية بشأن المؤشرات الإنمائية ومنهجيتها فضلا عن مصادر البيانات، المقدمة إلى اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين في عام ٢٠٠٦ (الفقرات ٥٥-٦١ E/CN.3/2008/15)؛

(ب) إسداء المشورة بشأن المضي في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦ واستنتاجات أصدقاء الرئيس واجتماع فريق الخبراء لعام ٢٠١٠ بشأن دليل التنمية البشرية، (E/CN.3/2011/14، المرفق)؛

(ج) **دعوة شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إلى تعزيز دورها التنسيقي بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق باختيار المؤشرات الإنمائية وتقييم جودتها، والتشاور مع الدول الأعضاء عندما تستدعي الضرورة.**